

دور الأكاديميا في الحلبتين الاجتماعيّة والسياسيّة

المحامية دبي جيلد-حيو

سوف أدخل في مناقشة هذا الموضوع الهامّ من وجهة نظر شخصيّة كإنسانة عملت طيلة عشر سنوات وأكثر في لوبي السياسة والتشريع في جمعيّة حقوق المواطن، وهي الأقدم بين جمعيّات حقوق الإنسان في البلاد، وميزتها الأساسيّة أنّها تُعنى بجميع مجالات حقوق الإنسان. تعمل الجمعيّة على إحقاق حقوق الإنسان للسكّان وتطوير تلك الحقوق، كذلك على غرس قيم حقوق الإنسان والديمقراطيّة. بحُكم وظيفتي في الجمعيّة أغوص في عمق الحلبة السياسيّة، وأقوم ضمن ذلك بفحص وظيفة ومكانة مختلف الهيئات العاملة - حكوميّة وغير حكوميّة - من منطلق أنّ من مسؤولياتها الدّفع بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. هناك بالطبع نقاش حول هذه القيم لناحية ماهيّتها والمضامين التي تحتويها، لكنني هنا أطرح موقفي ليكون فاتحة للنقاش. تشمل أساسيات قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، في الحدّ الأدنى، دعم وتعزيز النظام الديمقراطي، وكذلك تعزيز القيم النابعة منه وعلى رأسها المساواة، تكافؤ الفرص، التعددية الفكرية، حرّية التعبير وحقوق الإنسان لكافة البشر بصفقتهم هذه وبغضّ النظر عن أيّ اعتبار آخر. يحذوني الأمل بأنّ الجمهور جله ككلّه متّفق على مبادئ الحدّ الأدنى هذه.

أرى أنّ الأكاديميا في إسرائيل أحد أهمّ اللاعبين في الحلبتين الاجتماعيّة والسياسيّة، وهو ما سوف أناقشه في مقالتي هذه. تستطيع الأكاديميا - بل من واجبها - أن تضطلع بدور في "اللّعبة" الاجتماعيّة والسياسيّة، وأن تسعى لتعزيز القيم المذكورة - أوّلاً لأجل إحقاق حقوق الإنسان وتدعيم النظام الديمقراطيّ، وثانياً لمنع سيرورة تقلب الحيز الديمقراطيّ التي نشهدها في السنوات الأخيرة.

لا شك أنّ كلمة "أكاديميا" مصطلح عامّ جداً تتضوي تحته مؤسسات كثيرة ومتنوّعة، لكنني رغم ذلك سوف أتناول هنا الأكاديميا ككلّ واحد. ما أطرحه في ما يلي ينقسم إلى قسمين يمكن لكلّ منهما أن يشكل موضوعاً مستقلاً بذاته؛ وسوف أناقش كلّاً منهما على انفراد باختصار ليشكّلا أساساً لنقاش مستقبليّ أكثر عموميّة وأكثر تنوّعاً من ناحية المشاركين فيه. هناك بالطبع نقاط تماسّ تجمع بين القسمين/الموضوعين، ومن هنا الحاجة إلى مناقشتها كوحدة متضافرة. الموضوع الأوّل هو دور الأكاديميا في الحلبة الاجتماعيّة، والثاني دور الأكاديميا في الحلبة السياسيّة.

دور الأكاديميا في الحلبة الاجتماعيّة

على مرّ تاريخها كانت للأكاديميا في إسرائيل والعالم عموماً وظيفة اجتماعيّة هامة. أنا لن أنطرق هنا إلى الدور الأكاديميّ الصّرف الذي تقوم به الأكاديميا - البحث والتعليم وإسقاطاتهما على المجتمع والاقتصاد، أو تطوير الفكر وما إلى ذلك. ما يعنيني هو النظر في الدور الاجتماعيّ، بمعنى الإسقاطات أو الآثار الاجتماعيّة التي للأكاديميا على الأفراد في المجتمع، على شرائح سكانيّة متنوّعة، وعلى مختلف أنواع الأقليات (إثنيّة، جنديّة، اجتماعيّة-اقتصاديّة، دينيّة وغيرها).

لقد ترسّخت وجهة نظر متّفق عليها تقول بأنّ التعليم العالي يتيح الحراك الاجتماعيّ، يزيد من المساواة ويقلّص الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. كثيرة هي الأبحاث التي تُظهر وجود فجوات كبيرة بين من اكتسبوا التعليم العالي ومن لم يكتسبوه أو حُرّموا منه، وتتعبّر هذه الفجوات في مستوى الرّواتب، في مدى الانخراط في سوق العمل - وخاصة في المناصب الرّفيعة، في جهاز الخدمات العامّة والخ. من الواضح إذن أنّه كلّما ازداد إقصاء جماعة عن الأكاديميا، أو الأفراد، ضعفت قدرتهم على الحراك الاجتماعيّ وتقلّص الفجوات وتحصيل المساواة. في إسرائيل هناك جماعات كثيرة تعاني الحرمان منذ سنين طويلة وبشكل منهجيّ، سواء بسبب سياسة تتبّعها السّلطات، أو لأسباب اجتماعيّة، أو لأنّ الجماعة اختارت الانعزال بمحض إرادتها - النساء، اليهود الأرثوذكس، اليهود الشرقيّون، القادمون الجدد. التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً، أمر

ضروري لكي تضمن هذه الجماعات أو أفرادها المساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية والحراك الاجتماعي وتقليص الفجوات.

إضافة إلى ذلك، الأكاديميا منصة لمختلف النشاطات التي تشكل مساحة للانخراط الاجتماعي والسياسي، ومن هنا كلما ازداد التنوع الاجتماعي في الأكاديميا ازداد بذلك تنوع المنخرطين في النشاط الاجتماعي والسياسي، وهذا من شأنه أن يؤدي لاحقاً إلى تنوع الأشخاص المشاركين في الحلبتين الاجتماعيتين والسياسيتين، وتنوع المواضيع المطروحة على جدول البحث الاجتماعي والسياسي (والأكاديمي نفسه بالطبع)، وكذلك تنوع المواضيع التي يعالجها واضعو السياسة عموماً والحكومة بشكل خاص. ومن شأن المشاركة المتنوعة في الأكاديميا أن توفر حتى أساساً فكرياً وأكاديمياً لجدول أعمال بحثي متنوع.

علاوة على ذلك، التعليم العالي في حد ذاته يمكنه أن يحسن قدرات كل إنسان - تطوير طريقة تفكيره وملكنه النقدية وإثرائه عموماً، تفاعله مع عديد من الأشخاص والآراء والأفكار، قدرته على التعبير الشفوي والكتابي، قدرته على التعامل مع مواد كثيرة والعمل وفق جداول زمنية مع الحاجة للتركيز والتلخيص وما إلى ذلك. هذه كلها قدرات يحتاجها اليوم كل إنسان تقريباً في سوق العمل وفي الحياة عموماً.

تحدث اليوم على أرض الواقع في مجال التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً سبورة معاكسة للمسؤولية الاجتماعية. أولاً، نحن نشهد فجوات كبيرة جداً بين مختلف السلطات المحلية والمدارس والفئات في الموارد ومستوى التعليم، في المعلمين، وفي المنشآت وبرامج الإثراء. إضافة إلى ذلك، توجد ظواهر تقسيم الطلاب حسب القدرات (Tracking) بحيث يتم توجيه الضعفاء منهم إلى أطر تعليمية ضعيفة - المدارس المهنية على سبيل المثال. من جهة أخرى، يتزايد انتشار ظاهرة المدارس الخاصة والفروع المتميزة وجماعات الطلاب "القدرة" التي تنشأ عنها أطر طلابية ذات جودة عالية ومنسجمة يستفيد منها السكان القادرون على تحمّل تكاليفها. كذلك يمكن العثور على العديد من الأطر المأسسة التي تضمن تعليمًا وشهادات بجروت ذات نوعية أفضل لمن يقدر على الدفع مقابل الدخول إلى فروع وإعداد للبحر، دروس خصوصية، برامج إثراء متميزة وغير ذلك.

في التعليم العالي نجد فجوات بين مختلف المؤسسات، ومصاعب بنيوية متأصلة في جهاز التعليم العالي نفسه. من جهة، هناك جامعات تُعتبر مرموقة لكن القبول إليها صعب، مع وجود فجوات كبيرة خاصة في القبول على خلفية اجتماعية - اقتصادية، كما ذكر آنفاً. مختلف الكليات التي يُفترض أن تشكل بديلاً للجامعات وتتيح التعليم العالي لشرائح أوسع من السكان، لا تزال مكلفة جداً نسبة إلى مستوى الحياة، وخاصة بالنسبة للشرائح المستضعفة التي يصعب الأمر عليها أكثر وأكثر إذا كانت تتحمّل عبء تعليم عدد من أولادها. يأتي هذا كله مضافاً إلى صعوبات القبول للأكاديميا أصلاً، وخاصة الجامعات والمواضيع التي تُعتبر مرموقة أكثر، والتي نجدها مرتبطة بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي ومكان السكن.

في المقابل، تطرأ تغييرات أيضاً على التصورات الاجتماعية. كثيرون يتجهون إلى التعليم العالي مع تفضيل المجالات التطبيقية، كذلك التي تزودهم بـ"شهادة مهنة". نتيجة ذلك هي إدارة الظهر لكليات ومجالات بأكملها (العلوم الإنسانية على سبيل المثال) والمسّ بأحد الأهداف المركزية لمؤسسات التعليم العالي، أي تعزيز البحث وتعميق المعرفة ونشر الفكر، تشجيع التفكير النقدي كقيمة وممارسة، توفير منصة للحوار والنقاش، وكذلك تأهيل وتطوير مهارات الخطابة والكتابة والتفكير.

خلال السنوات دخلت تدريجياً إلى مجال الأكاديميا توليفة بشرية أكثر تنوعاً، وازداد التركيز على المنظور الاجتماعي؛ وتدرجياً رافقهما أيضاً تغيير في النقاش ومجالات الاشتغال الأكاديمي. على سبيل المثال، برز في مجال القانون الاشتغال بالحقوق الاجتماعية وحقوق الجماعات المستضعفة/المهمشة؛ التأكيد على موضوع المساواة الجوهرية وتمييزها عن المساواة الشكلية؛ مفاهيم مثل التمييز التفضيلي والعدالة التوزيعية وغير ذلك. بالتدرج نشأ خطاب نشيط في مجالات أخرى: نقاش حول الجماعات المستضعفة التي تعاني التمييز كالنساء والشرييين والفقراء؛ نقاش واسع ومتعدد المجالات حول الهامش الاجتماعي واحتياجاته، في مجال الصحة مثلاً.

ولكن، هل من واجب الأكاديميا أن تهتم بالقضايا الاجتماعية المذكورة - المساواة، الحراك الاجتماعي، تقليص الفجوات، وتكافؤ الفرص؟

هناك من سيدعون أن تأثير التعليم الأكاديمي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد يتأثر جانبيًا للوظائف الأساسية التي للأكاديميا، وهي تطوير البحث الأكاديمي وتمرير المعرفة الأكاديمية. يقول هؤلاء أن الأكاديميا ليس لها ولا ينبغي أن يكون لها موقف أو مسؤولية في المستوى الاجتماعي العام. أنا أخالف هؤلاء الرأي. تقع على عاتق طواقم الأكاديميا مسؤولية اجتماعية عميقة، وعليهم الاهتمام بأن تتحقق الفرص الكامنة في التعليم العالي على النحو الأمثل وبشكل يؤثر على المجتمع كله. على الأكاديميا أن تكون نشطة وأن تتخذ خطوات صريحة ومباشرة غايتها تأمين إحقاق القيم الاجتماعية، وأن تكون في هذا السياق قدوة ومثالاً يُحتذى.

كيف يمكن تنفيذ ذلك؟ في ما يلي سوف نتبين عدة إمكانيات للقيام بالنشاط المطلوب: أولاً وقبل كل شيء، ينبغي أن تعترف المؤسسات الأكاديمية بمسؤوليتها الاجتماعية وأن تستعد لها، لأن الاعتراف جزء هام جداً من العملية، وهو في حد ذاته تحدٍ يحفز القابلية. ينبغي أيضاً تعريف دور الأكاديميا في هذا السياق ونقل الرسالة إلى جميع الجهات المعنية داخل الأكاديميا، والعمل على ترسيخها أيضاً لدى أطراف ذات علاقة بالنشاط الأكاديمي (مثال وزارة التربية والتعليم، المؤسسات التعليمية وما إلى ذلك). هذه كلها أمور ليست مفهومة ضمناً، ولذلك تتطلب إعداداً شاملاً على مستوى مؤسسي. من بين ما يتطلبه الأمر أن تُقيم المؤسسات المختلفة أجهزة مشتركة (وبالتأكيد هناك دور في ذلك لمجلس التعليم العالي) وظيفتها توضيح الغاية والرؤية بمنظور اجتماعي وكذلك ترسيم الحدود. في هذا السياق ينبغي التأكيد على أنه يليق بل يصح أن تتم عمليات التفكير والعمل هذه في إطار موسع ومتعدد المجالات يشمل جميع الجهات ذات الصلة في الحكومة، في الأكاديميا وفي المجتمع المدني، بحيث يوجه جميعاً مبدأ التعاون والحوار.

طرق العمل كثيرة ومتعددة. يمكن التعاون مع وزارة التربية والتعليم ومع المدارس على إعداد الطلاب للاحتياجات والتحديات التي سيواجهونها في الأكاديميا. لا يكفي فقط ملاءمة مناهج التدريس ومسارات التعليم والبحرور مثلما يجري اليوم، بل المطلوب أجهزة تمكن جميع الطلاب من رفع إمكانيات وصولهم إلى التعليم العالي. أي أنه إذا عجز طلاب كثيرون من دخول مسار تعليمي معين بسبب وضعهم الاجتماعي-اقتصادي أو بسبب صعوبات لغوية ينبغي إيجاد حلول آفئة للمشكلة. منذ وقت قصير نُشر أن الطلاب الذين يتم قبولهم في التعليم الأكاديمي ويقيمون في منطقة المركز يشكلون ثلاثة أضعاف المقبولين من مناطق الأطراف - هذا نوره فقط على سبيل المثال.

من الواضح أن هذا الفرق ناجم عن انعدام الموارد - بعض الطلاب يتعلمون في سلطات محلية ومدارس تنقصها الإمكانيات، وأحياناً المعلمون فيها أقل جودة أو حتى تعاني نقصاً في المعلمين؛ وهؤلاء الطلاب لا يملكون القدرة على تمويل دروس خصوصية. كذلك لا توجد مساواة في فرص التعلم في مسارات مفضلة ومرموقة أو بمسارات متعددة، ومن يملكون مثل هذه الفرص لديهم نقطة انطلاق متقدمة أكثر، بمعنى القدرة على تحصيل شهادة بجرور أفضل. كذلك لا توجد مساواة في تخصيص ساعات الإثراء والبرامج الخاصة، حيث يحظى سكان المناطق التي تُعتبر "أقوى" بحصة أكبر.

على الأكاديميا، بالتعاون مع جهاز التعليم، أن تعمل على فتح أبوابها بشكل ملحوظ أمام هؤلاء الطلاب. يمكن تحقيق ذلك بواسطة تعديل مناهج التدريس وشروط القبول لتلائم هؤلاء الطلاب. لا أقصد ملاءمة مستوى المناهج أو مستوى شروط القبول، وإنما توظيف جهود خاصة في التفكير بأدوات تدعيم من قبيل: محاولات نشطة للعثور على طلاب قادرين على الانخراط في الأكاديميا (ليس فقط في المواضيع العلمية)، تقديم الدعم الفعال لهؤلاء الطلاب في القبول وفي الدراسة، السعي لملاءمة الامتحانات لغوياً، تأهيل معتمق باللغتين العبرية والانجليزية، تغيير مدرّس لطريقة حساب وتقييم شهادات البجروت، الامتناع عن تقسيم الطلاب حسب القدرات (tracking) والعمل على إعداد الطلاب في الفروع المهنية أيضاً للدراسة في الجامعة إذا اختاروا ذلك.

نحن نشهد اليوم توجّها نحو تفضيل مواضيع معينة على مواضيع أخرى - وخاصة المواضيع العلمية، بحيث يحظى طلابها بعناية أكبر وموارد أكثر. يأتي هذا بالضرورة على حساب مجالات تعليم أخرى (ولو حتى من ناحية سمعتها المتدنية وعزوف الطلاب عنها). غير أن هذه المواضيع المفضلة يتعلمها الطلاب الأقوياء أو من يعتبرهم المجتمع الإسرائيلي ذوي قدرات خاصة، وهذا أمرٌ جلّي ولا يحتاج المزيد من التمهيص. والحق أن جميع المواضيع ضرورية في مجتمع سليم معافى، ومن هنا يجب توجيه الدعم لجميع المواضيع بحيث تستطيع شريحة أوسع من الطلاب الاستفادة من ثراء التنوع المتاحة.

هناك أيضًا خطوات مختلفة يمكن اتخاذها في مرحلة القبول للتعليم الأكاديمي - فتح تشكيلة أكبر من التحضيرات الأكاديمية؛ ملائمة امتحانات البسيخومتري للجماعات المتنوعة أو إعداد التلاميذ لهذه الامتحانات، بحيث لا يستعد لها فقط من يملكون المال لدخول الدورات؛ إجراء إصلاحات في عملية القبول إلى المؤسسات الأكاديمية، بحيث تتم معظم مراحل التصفية والاختيار بعد فترة تعلم أولية، ويدخل ضمن ذلك "التحصيل" أو تخصيص حصّة من المقاعد الدراسية لشرائح سكانية متنوّعة (حتى إذا كان ذلك وفقًا لشروط معينة)؛ وغير ذلك. بعد تخطي مسألة القبول، يمكن بالطبع خلال فترة الدراسة أيضًا العمل على دمج أمثل لمختلف الشرائح السكانية - بواسطة إقامة مؤسسات تعليم وفروع في مناطق الأطراف، فتح المجال للانتساب عن بُعد، مرافقة ودعم ملائمين أثناء فترة الدراسة، تشجيع الدخول إلى مختلف المواضيع والكليات، والمشاركة في النقاشات والحلقات المهنية والحلقات الأخرى، إنشاء أطر متعدّدة للحوار والبحث، وغير ذلك.

لست أقصد تجاهل المخاوف التي يثيرها فتح هذه الإمكانيات - النقص في الموارد، حرّف تخصيص الموارد والخشية من إضعاف المستوى الأكاديمي للمؤسسات. من الواضح أنّ الصعوبات كبيرة وحقيقية تمامًا، ولكن لأجل تحسين الوضع القائم من الضروري مناقشة الإمكانيات المطروحة وترسيم خريطة الصعوبات والمخاوف وإيجاد حلول عملية لها. يحدث أحيانًا أنّ مجرد التعامل مع القضية، تأطير مفهومها، ترسيم الإمكانيات وتوضيح الصعوبات والمعوّقات يحدث التقدّم في الاتجاه المطلوب، ولو ببطء وبالتدرّج. يجب بالأساس النظر إلى الكواكب المختلفة كتحدّيات تستدعي التأمل بها عميقًا وإيجاد حلول خلاقية لإحداث توازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاحتياجات الأكاديمية البحتة.

في هذا السياق يطوف أيضًا السؤال: هل يصحّ التنازل في مسائل معينة لأجل قيم مهمة أخرى؛ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن إيجاد التوازن الصحيح الذي يحقق الهدفين معًا على النحو الأمثل. كما قلنا، لا يمكن في سياق هذه المقالة طرح إجابات وحلول مفصّلة لهذه الأسئلة، فهي تحتاج تفكيرًا معمقًا قد يحسّن أن يكون من خلال حوار تشارك فيه جميع الجهات ذات الصلة. أودّ التوضيح في هذا السياق أنّ المطلوب ليس أن تحلّ الأكاديمية محلّ الدولة وتقوم بدورها وتحتمل مسؤولياتها؛ ولكن في الوقت نفسه لا يمكن لمؤسسة عامّة وعلى هذا القدر من الأهمية الاجتماعية أن تكون لامبالية تجاه الواقع والاحتياجات الاجتماعية، بل عليها أن تسخر الأدوات التي تملكها لكي تلعب دورًا في تعزيز القيم الاجتماعية.

انخرط الجامعة في قضايا المجتمع له وجوه أخرى إضافية. كلاعب في الحلبة الاجتماعية، تتحمّل الأكاديمية بالطبع قسطًا من مسؤولية تعزيز قيم وأنماط عمل اجتماعية، داخل الأكاديمية وخارجها. أنا أرى أنّ مؤسسات التعليم العالي وجميع الأكاديميين داخلها - الكبار والصغار على حدّ سواء - لا يمكنها الامتناع عن اتّخاذ موقف قيمّي وأخلاقيّ من القضايا الاجتماعية والعمل وفقًا لذلك. يمكن توضيح ذلك بجلب أمثلة عديدة ومن مجالات مختلفة: في السنوات الأخيرة أثّرت قضية التشغيل بواسطة مقاولين. ضمن ذلك نوقشت مسألة تشغيل عمّال النظافة والحراسة في الجامعات عبر مقاولين ثانويين. توجد لهذا أسباب كثيرة ومختلفة، ولكن من الواضح أنّ تشغيل العاملين بهذه الطريقة ينطوي عمومًا على مسّ بحقوق العامل، ومسّ مؤكّد بكرامته ومكانته. من هنا السؤال: هل ينبغي للجامعات، والمؤسسات الأخرى وخاصة العامة منها، تحمّل مسؤولية اجتماعية وبالتالي رفض التعاون مع هذا الشكل الظالم من التشغيل - من منطلقات قيمية/أخلاقية؟

وهناك مثال آخر يتعلّق بشفافية أداء المؤسسات وفتحها أمام الجمهور ليشترك في لجان ومننديات التخطيط والتفكير أو لجان الجوائز وما إلى ذلك. على غرار ما نتوقّعه من أية هيئة عامّة، من اللائق أيضًا أن تستوفي الأكاديمية أعلى المعايير في هذا السياق. بمعنى أوضح، عندما يكون للجامعة ضلع في إجراءات تخصيص جائزة عامّة، مثلاً، يصحّ منها أن تنشر المعايير والاعتبارات على الملأ وبشفافية تامّة. كذلك يصحّ أن تقيم الجامعة حوارًا مفتوحًا - على الأقلّ لكي تسمع مواقف وآراء متنوّعة - عندما تجري إعادة تفكير في أجهزة قبول الطلاب وتصنيفهم، ولدى مناقشة شتّى المواضيع: طرق التدريس الجديدة وطرق تشغيل الموارد البشرية، مسألة التمييز المصحّح، التمسك بمجالات تدريس معينة، معضلة الأكاديمية ما بين وظيفتها كمؤسسة بحثية ووظيفتها كمؤسسة تأهيل مهني، سلم الأولويات الاقتصادية، وغير ذلك. الهدف من ذلك ليس المسّ بالاعتبارات المهنية لهذه المسائل أو بحصرية صلاحية الجهات الأكاديمية اتّخاذ القرار فيها، وإنّما الهدف فتح هذه النقاشات لنتسمع فيها أصوات متنوّعة على مستوى الأشخاص والجماعات والمواضيع، بحيث "تطرح على الطاولة" العديد من المواقف ووجهات النظر. وفي المقابل، يصحّ أن يتاح المجال لمشاركة الجمهور بشكل أكبر في نشاط الأكاديمية، وأن تُتبع شفافية أكبر بخصوص النشاط الذي تقوم به الأكاديمية والاعتبارات التي توجهها. هذه التبادلية تجعل الأكاديمية أكثر انخراطًا في المجتمع،

أكثر راهنية وصله بالواقع، وأكثر مقبولة في نظر الجمهور (وربما في أعقاب ذلك سيقال النظر إليها كمؤسسة متعالية، بعيدة، منعزلة وغير ذات صلة).

هناك للأكاديميا وظيفة أخرى مهمة في الحلبة الاجتماعية - السياسية، وهي نقل الخطاب وتفتيح البصيرة في مواضيع الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساواة، التعددية والتنوع. ولأن هذه المسألة تمس ما أسميه "الالتزام بالانخراط السياسي" فسوف أتوسع في معالجتها في القسم الخاص بوظيفة الأكاديميا في الحلبة السياسية، أدناه.

دور الأكاديميا في الحلبة السياسية

الأكاديميا - بهيئاتها المتنوعة ومحاضريها وطلّابها - هي في نظري لاعب وازن ومهم في الحلبة السياسية في إسرائيل. يعتقد آخرون أنّ الأكاديميا لا علاقة لها بذلك. في جميع الأحوال، تقع على عاتق الأكاديميا، على الأقل، مسؤولية تعزيز قيم أساسية كالديمقراطية والمساواة والتعددية وحرية الفكر والتعبير عن الرأي. الأكاديميا قادرة بل وملزمة بالانخراط في الحلبة الاجتماعية - السياسية وتعزيز القيم المذكورة. عليها أن تربّي طلّابها على التعددية والتفكير النقدي، كما عليها الإسهام في ترسيخ وضمان استمرار النظام الديمقراطي وإحراق حقوق الإنسان.

للأكاديميا دور حاسم في نشر خطاب حقوق الإنسان، الديمقراطية، المساواة، التعددية والتنوع. هذه قيم أساسية ولا تُملى موقفاً سياسياً بعينه أو تصوّراً معيناً للعالم دون غيره؛ كما أنّها تنسجم والمبادئ الديمقراطية الأساسية التي تقوم عليها الدولة - أي أننا نتحدث عن قيم مشتركة للجميع. هنالك في المجتمع الإسرائيلي توتر بين وجهات نظر وقيم متعارضة - على سبيل المثال، قيم الديمقراطية الليبرالية وقيم القومية واليهودية - ومع ذلك فإن الديمقراطية، المساواة، التعددية والتنوع يمكنها بل وينبغي لها أن تكون المشترك بين هذه التناقضات، وبالتأكيد يجب أن تكون من صلب نشاط الأكاديميا.

شهد التاريخ الحديث انخراطاً اجتماعياً وسياسياً للأكاديميا في شتى أنحاء العالم. من فعل ذلك في الواقع ليس المؤسسة وإنما أكاديميون وطلّاب جامعات. هؤلاء كانوا محرّكاً بارزاً في نضالات مركزية لأجل التغيير الاجتماعي والسياسي. على سبيل المثال، النضال لأجل الديمقراطية والحرية في بلدان شرق أوروبا؛ نضالات في فرنسا لأجل تكريس حقوق العمال والشرائح المستضعفة؛ ونضالات في الولايات المتحدة لأجل حقوق النساء والأمريكيين الأفارقة. ليس الهدف من هذه المقالة التحريك في اتجاه هذا النوع من الانخراط السياسي، وإنما الإشارة إلى أنّ مشاركة الأكاديميين وطلّاب الجامعات في النضال السياسي والاجتماعي لم تحدث صدفة، بل هي حدث لأن من بين ما تشغل به الأكاديميا قضايا مطروحة على جدول الأعمال الاجتماعي والعام؛ وتطوير الفكر والمعرفة والتفكير النقدي والوعي الاجتماعي والسياسي.

كذلك تأتي أهمية هذا الانخراط من كون الأكاديميين فئة قادرة على تشكيل نخبة اجتماعية، ولأنهم كثيراً ما يتسمون بالتفكير النقدي وسعة المدارك والثراء الفكري. لأنهم كذلك، يستدعيهم واجب اجتماعي وأخلاقي ألا يقفوا متفرجين. وفيما يتعلق أكثر بالجانب العملي، ينبغي أن نذكر التالي: كل من يسكنون في إسرائيل بمقاليده السياسة والاقتصاد والثقافة وتشكيل الرأي وغيرها هم أشخاص عبروا من طريق الأكاديميا، ولذلك هناك أهمية كبرى للبنية القيمية والفكرية التي يتعرّض لها الطلّاب في الأكاديميا، كما لأدوات التفكير التعددي والنقدي التي يكتسبونها هناك.

أعود وأكرّر، ليس المقصود أن تكون هذه البنية القيمية موحدة، ولا أن يجري إملؤها من أعلى. لب ادعائي هو أنّ من الواجبات الأساسية للأكاديميا تعزيز وترسيخ قيم أساسية تُسهّم في إنشاء مجتمع ديمقراطي حرّ. بكلمات أخرى، قيم من شأنها أن تضمن إحراق حقوق الإنسان وبقاء النظام الديمقراطي نفسه. في هذا المجال، على المؤسسات الأكاديمية أن تنشط داخلها وخارجها.

تجاه الداخل: هناك أهمية كبرى لوجود فنانة لدى الأكاديميا بالحاجة إلى نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أفقياً (في جميع الكليات والمواضيع) بشكل بنوي وكجزء من تصوّر المؤسسة. على الأكاديميا وطلّابها أن يهتموا بالقضايا المطروحة على جدول الأعمال العام، وأن يحلّوها ويناقشوها بشكل نقدي. إنّها قضايا ذات صلة بكل طالب وطالبة في جميع الكليات والأقسام. التربية على التفكير النقدي والتعددية جزء هام من التعليم الأكاديمي أيّاً كان الموضوع، كما أنّها جزء من عملية التفكير

الديمقراطي أيضًا. على المؤسسات الأكاديمية أن تحفز بل تبادر إلى فعاليات اجتماعية وسياسية في أوساط الطلاب والعاملين والطاقت الأكاديمية، وأن تزيل العقبات والاعتراضات على نشاطات حوارية، طاولات مستديرة، مؤتمرات، وحتى مظاهرات - حول شتى القضايا.

المؤسسات التي يتألف منها عالم الأكاديميا، وكذلك أفرادها الكثيرون والمتنوعون، يجب تربيتهم على هذه المبادئ أو تعريضهم لها - بغض النظر عن مجال اشتغالهم وتخصصهم. يجب أن يعكس هذا في القيم التي يتم تمريرها خلال التعليم والنقاش المهني، في طريقة تناؤل القضايا الرأهنة التي تناقش في الصّفوف، كما في المواقف الرسمية لهذه المؤسسات.

على الأقلّ يجب على الأكاديميا - بشكل مباشر أو غير مباشر - أن تعرّض طلابها لثراء عالم القيم هذا، للمعضلات التي تراقفه، لشتى المضامين التي تصبّ في المفاهيم وكذا تأويلاتها المختلفة، لخلافات الرأي العامة حولها وما إلى ذلك. هناك نظريات عديدة ومتنوعة تتناول هذه القيم الأساسية، وحتى أنه اتسع نطاقها وتطوّرت كثيرًا خلال القرن المنصرم: خطاب حقوق الإنسان - الليبرالي، الذي يركّز على المساواة الشكلية وحقوق المواطنة - اتسع ليصبح خطابًا يُعنى كثيرًا بالمساواة الجوهرية أيضًا وبالحقوق الاجتماعية في مجالات لم تُعتبر في السابق من حقوق الإنسان الأساسية؛ العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، جماعات تعرض سرديات أو روايات بديلة (النساء، الشريّون وغيرهم)، وتقليص الفجوات - هذه كلّها مواضيع أخذت تحتلّ حيزًا واسعًا من الخطاب؛ وكذلك النظريات الاقتصادية الاجتماعية والنظريات النسوية الراديكالية أخذت تحظى بفسحة أكبر وأكبر.

تجاه الخارج: على المؤسسات الأكاديمية - معًا وكلاً على انفراد - ألاّ تقف جانبًا وتصمّ أذنيها عندما تطرأ أحداث موعلة في المسّ بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ليس المقصود أن تتخذ المؤسسات كلّها أو كلّ واحدة منها موقفًا من كلّ قضية في السياسة الإسرائيلية، ولكن عندما يحدث مسّ بحرية التعبير وبالحرّيات الأكاديمية؛ تهديد لتوازن القوى في البنية الديمقراطية الدقيقة ومبدأ فصل السلطات؛ منع النقد أو رفضه ونزع الشرعية عن الرأي المخالف؛ أو دمج مواقف ومحتويات معينة بالأشريعة، وما إلى ذلك من ممارسات - هنا على الأكاديميا أن ترفع صوتها، ولو على الصّعيد المبدئيّ.

مخاوف المؤسسات الأكاديمية واضحة، وخاصة حين يستدعي الأمر تدخلها أكثر من ذي قبل، لأنه تحديدًا عندئذٍ يلقي انخراطها في السياسة نقدًا حادًا من قبل السلطات قد يصل إلى حدّ نزع الشرعية عنها. ولكن على الأكاديميا أن تقف إلى جانب لاعبين آخرين وأن تعرّز القيم المشتركة. ينبغي التأكيد في هذا السياق على أنّ استخدام عبارات عامة ومبدئية قد يساعد في تفسير جماعات مختلفة وكثيرة. زعزعة الديمقراطية وتهديد حرية الفكر والتعبير أمورٌ تتأدّى منها جماعات كثيرة، والأكاديميا يمكنها بل عليها أن تولّف بين الأفراد والجماعات المختلفة على قاعدة الحد الأدنى المشترك والأكثر أهمية: الحقّ في أن تكوني أنت، أن تعبّري عن أفكارك، أن تتمسّكي بمواقفك، أن تناضلي لأجل حقوقك، أن تحظي بالمساواة وأن تعلمي لأجل التغيير بالطرق الشرعية.

نشهد في واقعنا اليوم، واقع السياسة "الجديدة" والشعبوية المنفلتة السّاحة، كيف يكافح كلّ من اللاعبين في الحلبة السياسية - وبضمنهم الأكاديميا - فقط لأجل حقوقه ومكانته على النطاق الضيق الخاصّ به في حال مهاجمته أو إسكاته أو تهديده. التضامن، القيم الاجتماعية المشتركة والتكافل - هذه كلّها معدومة في الواقع السياسي، وهذا ما يتيح للممارسات اللاديمقراطية (وعلى رأسها الإسكات ونزع الشرعية) أن تتغلغل عميقًا في واقع حياتنا. من هنا، وفي ظلّ هذا الواقع تحديدًا، للأكاديميا دور كبير في النضال لأجل الحفاظ على القيم الأكثر أساسية وتعزيزها، لأنه لا يقوم مجتمع عادل إلّا بها.

طريقة أخرى لانخراط الأكاديميا في الحلبة السياسية الاجتماعية هي التعاون مع المجتمع المدني. إنشاء علاقات مع شتى منظمات المجتمع المدني على تنوّع مجالات نشاطها - في قضايا الاجتماع والسياسة وحقوق الإنسان، سيوفّر مصدرًا للمعلومات وقاعدة للتفكير المشترك تشكّل حافزًا لطرح القضايا على جدول الأعمال العام. يمكن القيام بذلك بواسطة عقد لقاءات ومؤتمرات وطاولات مستديرة مشتركة؛ إنشاء منصات نقاش تشمل الأكاديميا وجهات أخرى، بما في ذلك جهات حكومية (مسؤولون مهنيون وسياسيون)؛ كتابة مقالات مشتركة يصل من خلالها صوت المجتمع المدني أيضًا؛ وغير ذلك. مثل هذا النشاط يحمل الفائدة للمجتمع المدني ويقدم له منبرًا للنشاط، وحتى يُكسبه شرعية في زمنٍ نَعَم فيه ممارسات نزع الشرعية.

مع ذلك، ينبغي التنويه: المنظمات التي تُعنى بالتغيير الاجتماعي لديها جدول أعمال اجتماعي أو سياسي واضح، يميني ويساري على حد سواء، ولذا يجب أن يتم تعاون الأكاديميا مع المجتمع المدني على نحو يتيح عرض تنوع المواقف والأصوات. التعاون أحادي الجانب مع أصحاب اتجاه معين دون غيرهم من شأنه أن يمسّ بالدور الاجتماعي الهام للأكاديميا وبدورها السياسي الأساسي، بتعريفهما أعلاه.

دور الأكاديميا في الحلبة الاجتماعية والسياسية مهم على نحو خاص في الفترة الحالية، على ضوء الوضع الاقتصادي الصعب للمجتمع المدني (في البلاد والعالم) والاتجاهات الواضحة في تطوير الموارد، وأيضًا على ضوء اتجاهات نزع الشرعية عن نشاطات ومواقف معينة في المجتمع المدني.

تلخيص

كثيرون في المجتمع الإسرائيلي يتصورون الأكاديميا منعزلة ولا علاقة لها بجدول الأعمال وبيرونها إطارًا للتأهيل المهني لا أكثر، وأحيانًا كثيرة يعتبرون أنها متعالية ونخبوية وانتقائية. لكن الأكاديميا تملك قوة كمؤسسة عامة، كما تملك إمكانيات فعل متنوّعة، وهي قادرة على التأثير في المجتمع.

ماذا يخبئ المستقبل؟ الاحتمال الأول هو أن يستمرّ الاتجاه الحالي، اتجاه جعل الأكاديميا أقل وأقلّ راهنية من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. الاحتمال الثاني الذي يطرحه هذا المقال هو الاتجاه نحو التجديد في نهج العمل وسبل الانخراط الاجتماعي والسياسي.

خطوات في هذا الاتجاه من شأنها أن تموضع الأكاديميا في قلب الحلبة السياسية والاجتماعية. يمكن للأكاديميا أن تكون في "خط الدفاع" إلى جانب آخرين، بل عليها أن تكون كذلك، وأن تعزز بنجاحة قيمًا هامة وضرورية لمجتمع تعددي ديمقراطي. هذا السيناريو المتفائل يتطلب أولًا وقبل كل شيء الوعي، وفوق ذلك الشجاعة والعزم والاستعداد للعمل على تحقيق الرؤية.

كلما ازداد انخراط الأكاديميا في قيادة سيرورات اجتماعية ازدادت قبولًا وراهنية في نظر أفراد وجماعات أكثر تنوعًا، وحتى قدرة على التآليف بينهم. كلما أحسنت الأكاديميا القيام بدورها في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمنت أكثر وأكثر بقاء واستمرار هذه القيم في مجتمعنا.

المصادر (نوردها باللغة العبرية كما هي، لأجل إتاحة فرصة الاطلاع عليها أمام قراء العربية):

1. أربيب-أليشيب، رينت ويوغب، أبراهام "فتيחת המכללות בישראל ושוויון הזדמנויות חינוכי - האמנם? דיון מחודש בשאלות ישנות"، בתוך: רינו ארביב-אלישيب ואחרים (עורכים): יש סיכוי לשינוי? תיאוריה ומחקר עדכני על שוויון הזדמנויות בחינוך, מכון מופת, 2017.
2. בלאנדר, דנה, "השכלה - זרז להשתתפות פוליטית", פרלמנט 54, 2007.
3. בר-אל, אונן, אربל, יוב, וטובול, יוסי, "צמיחה, שוויון הזדמנויות והשכלה גבוהה: בחינה תיאורטית, אמפירית והמלצות מדיניות", בתוך: כלכלה וחברה 25, מכון ון ליר.
4. דוברין, נורית, "שוויון הזדמנויות בהשכלה, חסמים דמוגרפיים וסוציו-אקונומיים", סדרת ניירות עבודה מס' 91, הלמ"ס.
5. דו"ח המועצה להשכלה גבוהה, "מערכת ההשכלה הגבוהה בישראל 2015", עמ' 23.
6. שטופלר, גילה, "השתלטות חוקתית בישראל", באתר הסניף הישראלי של ICON.
7. שפרמן, קרין תמר, "אי-שוויון בהשכלה הגבוהה בישראל", פרלמנט 54, 2007.

انتهى.